Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1, Issue 4, 2025, Pages: 720-730
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The United Nations and International Crisis Management: The Dialectic of Balance between the Principle of Non-Intervention and Humanitarian Intervention

Mohammed Misbah Elelam *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
*Email: alamalallam8@gmail.com

الأمم المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: جدلية التوازن بين مبدأ عدم التدخل والتدخل الإنساني

أ. محمد مصباح العلام *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 10-09-2025	**Accepted:** 15-11-2025	**Published:** 12-12-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
The contemporary world is witnessing a notable increase in the complexity of international crises, necessitating collective and coordinated international responses that transcend the capabilities of individual states, which underscores the crucial role of international organizations, particularly the United Nations (UN), in crisis management. This study examines the UN's pivotal role in managing contemporary international crises by analyzing its intervention mechanisms and the major challenges it faces. The research problem focuses on the extent of the UN's success in achieving a balance between the principle of non-intervention in states' internal affairs and the requirements of humanitarian intervention. The study adopts the descriptive-analytical approach and finds that the UN's effectiveness is diminished due to the influence of major powers' interests within the Security Council, leading to double standards in applying the principles of non-intervention and humanitarian intervention. Furthermore, the nature of international crises has undergone a qualitative shift, becoming more complex, multi-dimensional, and transnational, compelling international organizations to adopt modern mechanisms based on strategic planning, early warning, and multilateral coordination. The findings also highlight the growing complementary role of regional organizations in crisis management due to their geographical proximity and understanding of local contexts. The study concludes with recommendations to enhance the UN's autonomy and effectiveness by reforming decision-making mechanisms in the Security Council and improving early warning and information management systems.

Keywords: International Organizations, United Nations, Crisis Management, Non-Intervention Principle, Humanitarian Intervention, Major Powers, Regional Organizations.

الملخص

يشهد العالم المعاصر تزايداً ملحوظاً في تعقيد الأزمات الدولية، مما يتطلب استجابات دولية جماعية ومنسقة تتجاوز قدرات الدول المنفردة، وهو ما يبرز الدور المحوري للمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، في إدارة هذه الأزمات .تتناول هذه الدراسة دور الأمم المتحدة المحوري في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة من خلال تحليل آليات تدخلها وأبرز التحديات التي تواجهها .تتمحور المشكلة البحثية حول مدى نجاح الأمم المتحدة في تحقيق التوازن بين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومتطلبات التدخل الإنساني .تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن فاعلية الأمم المتحدة قد تراجعت نتيجة خضوع قراراتها لمصالح القوى الكبرى داخل مجلس الأمن، مما أدى إلى ازدواجية في تطبيق مبدأي عدم التدخل والتدخل الإنساني .علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أن طبيعة الأزمات الدولية شهدت تحولاً نوعياً، حيث أصبحت أكثر تعقيداً وتعدداً في أبعادها وعابرة للحدود، الأمر الذي فرض على المنظمات الدولية اعتماد آليات حديثة تقوم على التخطيط الاستراتيجي، والإنذار المبكر، والتنسيق متعدد الأطراف . كما بينت النتائج تنامي الدور التكميلي للمنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات، نظراً لقربها الجغرافي وفهمها للسياق المحلي .وتختتم الدراسة بتوصيات لتعزيز استقلالية وفاعلية الأمم المتحدة من خلال إصلاح آليات اتخاذ القرار في مجلس الأمن وتحسين أنظمة الإنذار المبكر وإدارة المعلومات.

الكلمات المفتاحية :المنظمات الدولية، الأمم المتحدة، إدارة الأزمات، مبدأ عدم التدخل، التدخل الإنساني، القوى الكبرى، المنظمات الإقليمية.

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تزايدًا ملحوظًا في حجم وتعقيد الأزمات الدولية، سواء أكانت صحية كالأوبئة، أو أمنية كالنزاعات المسلحة، أو بيئية كتغير المناخ، أو إنسانية كالكوارث والنزوح الجماعي .في ظل عالم يتسم بدرجة عالية من الترابط والتداخل بين الدول والمجتمعات، أضحت هذه الأزمات ذات طابع عابر للحدود، مما جعل معالجتها تتطلب استجابات دولية جماعية ومنسقة تتجاوز قدرات الدول المنفردة، وهو ما أبرز الدور المحوري للمنظمات الدولية في إدارتها والتخفيف من آثارها.

تُعد المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أبرز الفاعلين في ميدان إدارة الأزمات المعاصرة .وهي تعمل من خلال آليات متعددة تشمل التدخل الإنساني، والدبلوماسية الوقائية، وبعثات حفظ السلام، وبرامج الإغاثة الصحية والغذائية، سعيًا إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وصون كرامة الإنسان .وقد قامت الأمم المتحدة على مبادئ سامية وغايات نبيلة، من أبرزها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، القائم على احترام سيادتها والمساواة فيما بينها، غير أن هذا المبدأ شهد تحولات جوهرية بفعل المتغيرات الدولية المتسارعة.

فمع نهاية الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية، وبروز نظام دولي جديد اتسم بالأحادية القطبية، ظهرت أنماط جديدة من التهديدات الأمنية وتطورت طبيعة الأزمات الدولية .وقد أسهمت ظاهرة العولمة في "عولمة الأزمات" وانتقال آثارها بسرعة عبر الحدود .فرض هذا الواقع الجديد على الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية إعادة التكيف مع السياق الدولي المتغير، من خلال تطوير آلياتها واستراتيجياتها في إدارة الأزمات، لا سيما في ظل ما شهدته العديد من مناطق العالم من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الإبادة الجماعية والكوارث الإنسانية.

بالنظر إلى أن مفهوم الأزمة أصبح من أكثر المفاهيم تداولًا على مختلف المستويات السياسية والإدارية والاجتماعية، فإن إدارتها لم تعد تقتصر على ردود الفعل الآنية، بل باتت تتطلب تخطيطًا استراتيجيًا، وقيادات تمتلك مهارات عالية في اتخاذ القرار، والتواصل، والتفكير الإبداعي، وصياغة التكتيكات المناسبة لمواجهتها .وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات المعاصرة، من خلال تحليل أدوارها وآليات تدخلها، واستعراض أبرز التحديات التي تواجهها، وتقييم مدى فاعليتها في الحد من تداعيات الأزمات على السلم والأمن الدوليين.

مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي :إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة في تحقيق التوازن بين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومتطلبات التدخل الإنساني عند إدارتها للأزمات الدولية المعاصرة؟

فرضية الدراسة

تكمن فرضية الدراسة في أن تراجع فاعلية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية يعود من جهة إلى تأثير تدخل القوى الكبرى، ومن جهة أخرى إلى التحولات التي فرضتها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي دفعتها إلى اعتماد آليات جديدة في التدخل وإدارة الأزمات.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها:

1. تتناول أحد أبرز القضايا المطروحة على الساحة الدولية المعاصرة، والمتمثلة في دور المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية المتزايدة تعقيدًا وتشابكًا، لاسيما في ظل تصاعد النزاعات المسلحة، والأزمات الإنسانية، والكوارث الصحية والبيئية.
2. تُبرز طبيعة التحولات التي شهدتها آليات تدخل المنظمات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل والتدخل الإنساني، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات على مفهوم السيادة والأمن الجماعي.
3. تُسهم في إثراء البحث الأكاديمي في مجال العلاقات الدولية وإدارة الأزمات، وتقدم رؤية تحليلية يمكن الاستفادة منها من قبل الباحثين والمهتمين وصناع القرار.

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، من أبرزها:

1. توضيح مفهوم الأزمات الدولية المعاصرة وبيان خصائصها وأنواعها.
2. إبراز مفهوم المنظمات الدولية مع التركيز على الأمم المتحدة بوصفها الفاعل الأبرز في إدارة الأزمات.
3. تحليل آليات تدخل الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية في ظل مبدأي عدم التدخل والتدخل الإنساني.
4. تبيان أثر تدخل القوى الكبرى في توجيه سياسات الأمم المتحدة وانعكاس ذلك على فاعليتها.

5. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المنظمات الدولية في إدارة الأزمات المعاصرة.

منهجية الدراسة

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تناول المفاهيم النظرية المرتبطة بالمنظمات الدولية وإدارة الأزمات، وتحليل الأدبيات والدراسات ذات الصلة، مع الاستعانة بالتقارير الدولية، بما يسمح باستخلاص نتائج علمية توضح طبيعة دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية وحدود فاعليتها.

نطاق الدراسة

1. **الحدود المكانية :**تنطبق هذه الدراسة على النطاق الدولي العام، مع التركيز على تدخلات الأمم المتحدة في بعض الأزمات الدولية المعاصرة دون التقيد بدولة بعينها.
2. **الحدود الزمنية :**تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى الوقت الراهن، لما شهدته هذه المرحلة من تحولات جوهرية في طبيعة الأزمات الدولية وآليات تدخل المنظمات الدولية.

هيكل الدراسة

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وخاتمة، ويتوسطهما مبحثان رئيسان، هما:

1. **المقدمة**.
2. **المطلب الأول :**مفهوم الأزمة وإدارة الأزمة الدولية.
3. **المطلب الثاني :**دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الدولية.
4. **الخاتمة**.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة وإدارة الأزمة الدولية

تُعد الأزمة الدولية حالة انتقالية بين الحرب والسلام، تتسم بتغيرات سريعة في العلاقات بين الدول وزيادة احتمالية نشوب النزاعات. تعكس هذه الأزمات مزيجًا معقدًا من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتشابك بسرعة، ما يجعل السيطرة عليها تحديًا كبيرًا لصناع القرار. في المقابل، تُعرف إدارة الأزمة الدولية بأنها القدرة على التعامل المنظم والسريع مع هذه المواقف الطارئة، وتقليل المخاطر على الأمن والسلامة العامة، وضمان حماية المصالح المشتركة للأطراف المعنية. تستلزم الإدارة الناجحة للتوترات الدولية تحليل الوضع بدقة، واتخاذ قرارات استراتيجية سريعة، وتنسيق جهود جميع الجهات الفاعلة. وفي العصر المعاصر، أصبحت المنظمات الدولية تلعب دورًا محوريًا في توجيه هذه العمليات، بما يسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والحد من الأزمات الإنسانية والسياسية.

أولاً: مفهوم الأزمة الدولية

تُعد الأزمة الدولية من أبرز الظواهر التي تؤثر في السياسة العالمية، حيث تمثل حالة انتقالية تقع بين الحرب والسلام، وتتميز بتقلب العلاقات بين الدول، وتهديد الأمن والسلم الدوليين، وزيادة احتمالية نشوب صراعات مسلحة إذا لم يتم التعامل معها بفاعلية. وتشير الدراسات إلى أن الأزمة الدولية ليست مجرد مشكلة عابرة، بل وضع معقد تتفاعل فيه مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسرعة، مما يزيد من

صعوبة السيطرة عليها. والأزمة الدولية هي عبارة عن ظاهرة سياسية عرفتها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الدول، وقبل أن تسمى الأزمات التي تطرأ على علاقاتها بأنها أزمات دولية.

يستند تحليل الأزمة الدولية إلى نهجين رئيسيين **(سعيد، 2023، ص 31-32):**

1. **نهج صنع القرار داخل الدولة :**يركز هذا النهج على القرار الفردي والمؤسساتي داخل الدولة، وكيفية استجابة صناع القرار للأحداث المفاجئة التي تهدد الأهداف الأساسية للدولة. ويعد تعريف تشارلز هيرمان من أبرز التعريفات في هذا الإطار، إذ يرى أن الأزمة هي وضع تهدد فيه الأحداث المتسارعة القيم والمصالح الأساسية للدولة، ويستلزم اتخاذ قرارات عاجلة ضمن زمن محدود لتجنب تفاقم الوضع.
2. نهج التفاعل بين الدول :ينظر هذا النهج إلى الأزمة باعتبارها تغيرًا جوهريًا في أنماط التفاعل بين الدول، حيث تتصاعد التوترات بين الفاعلين الدوليين وتتجاوز الأطر التقليدية للعلاقات الدولية. وقد عرّف تشارلز مكليلاند الأزمة الدولية بأنها "تغير حالة في تدفق الإجراءات السياسية الدولية"، بينما عرّف أوران يونغ الأزمة بأنها "مجموعة أحداث تتكشف بسرعة وتزيد من تأثير القوى المزعزعة للاستقرار، وتضع النظام الدولي أمام خطر الانحراف عن مساره الطبيعي، مما يزيد احتمال استخدام العنف (سعيد، 2023).

من خلال هذين النهجين، يتضح أن الأزمة الدولية هي وضع معقد تتشابك فيه الأسباب والنتائج بسرعة، ويزداد التعقيد كلما ضعفت قدرة صناع القرار على التحكم في مسار الأحداث. ومن هنا تنبع أهمية المنظمات الدولية في تقديم تدخلات فاعلة لتجنب تحول الأزمات إلى صراعات مسلحة أو كوارث إنسانية.

ثانيًا: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

تُعرف إدارة الأزمة بأنها "العملية التي تتعامل من خلالها المؤسسة مع الأحداث المعطلة وغير المتوقعة التي تهدد بإلحاق الضرر بالكيان أو أصحاب المصلحة فيه أو عامة الناس. ويشمل ذلك التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للأزمات، مع ضمان استمرار العمليات بأكبر قدر ممكن من السلاسة "(Ceinterim، 2025).

فيما يخص إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، فقد شهد العالم العديد من الأزمات الدولية التي أخذت طابعاً عالمياً. وبالتركيز على دور الأمم المتحدة ومدى انخراطها في مسعى إدارة الأزمات الدولية، فقد اتبعت ثلاثة أنماط رئيسة في تعاملها:

- **الإدارة بالاستبعاد :**وهي الأزمات التي لم ترغب الأمم المتحدة في إقحام نفسها فيها على غرار الصراع العربي الإسرائيلي.
- **الإدارة بالافتعال :**وهي الأزمات التي أُريد للأمم المتحدة أن تقحم نفسها فيها دون أي مبرر قانوني أو أخلاقي كما هو الحال بالنسبة لحادثة لوكربي.
- **الإدارة بالمشاركة المحسوبة :**وهو النمط الغالب على أسلوب الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تلعب الأمم المتحدة دوراً يختلف من حيث الحجم والفعالية باختلاف نوع الأزمة فيما يخص عمليات التدخل الإنساني وعمليات حفظ السلام. ويعود هذا إلى مدى تحمس الدول الكبرى واستعدادها مادياً وبشرياً (ضياف ووداد، 2021، ص 565).

تُعتبر إدارة الأزمة الدولية علمًا وفنًا متكاملاً، يهدف إلى التعامل المنظم والفعال مع الأحداث الطارئة، وتقليل المخاطر على الأمن والسلامة العامة، وضمان حماية المصالح المشتركة للأطراف المتأثرة، بعيداً عن التصعيد العسكري المباشر. وتشمل إدارة الأزمات عدة عناصر أساسية (سعيد، 2023، ص 33-34):

1. **التشخيص الدقيق للأزمة :**تحديد طبيعة الأزمة وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها.
2. **تقييم المخاطر وتقدير التهديدات :**فهم العواقب المحتملة للأزمة على مختلف المستويات (السياسية، الاقتصادية، الإنسانية).
3. **اتخاذ القرارات الاستراتيجية :**سرعة اتخاذ القرار المناسب ضمن إطار زمني محدود.
4. **التنسيق بين الجهات الفاعلة :**تعاون الدول والمنظمات الدولية والجهات غير الحكومية لتحقيق استجابة متكاملة.

وقد شهدت إدارة الأزمات الدولية تطورًا ملحوظًا خلال العقود الماضية نتيجة اتساع نطاق المهام، وزيادة الجداول الزمنية لإدارة الأزمات، وتعدد الجهات الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تشارك بشكل مباشر في إدارة الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. ويشير تشارلز هيرمان إلى أن الأزمات تتسم بـ "المفاجأة، والتهديد الخطير للقيم الأساسية، وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار "(سعيد، 2023)، ما يجعل سرعة التدخل واستجابة صناع القرار أمراً حاسماً لتقليل الخسائر. ويعني ذلك أن إدارة الأزمات الدولية ليست مجرد إدارة روتينية، بل "عملية ديناميكية تتطلب مهارات قيادية عالية، وقدرة على الاتصال والتنسيق، وتطوير استراتيجيات مرنة للتعامل مع مختلف السيناريوهات المحتملة."

ثالثًا: المنهج العلمي في مواجهة الأزمات

تتطلب مواجهة الأزمات، على اختلاف أنواعها ومستوياتها، اتباع منهج علمي منظم؛ لأنه الطريقة الأكثر فاعلية لضمان السيطرة على الأزمة وتوجيهها بما يخدم مصالح الكيان التنظيمي أو الدولة أو المجتمع المتأثر. فقد أظهرت التجارب العملية أن الأساليب الاجتهادية والتفاعلية البسيطة لم تعد كافية للتعامل مع الأزمات الحديثة، نظراً لتعقدها وتشابك العوامل المؤثرة فيها. إن إدارة الأزمات المعاصرة تستلزم فهماً دقيقاً للطبيعة المتغيرة للأحداث، وتحليلاً علمياً للمخاطر، وتنسيقاً فاعلاً بين جميع الجهات المشاركة في مواجهة الأزمة.

يقوم المنهج العلمي في إدارة الأزمات على عدد من المراحل المتتابعة التي تضمن الاستعداد والوقاية والتدخل الفعال، وهي كما يلي (جوزه، 2022، ص 27:)

المرحلة الأولى: التخطيط لمنع الأزمة

تُعد مرحلة التخطيط من أهم المراحل، حيث تهدف إلى توقع الأزمات قبل وقوعها والحد من آثارها، من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة، ومن أبرزها:

1. **التعرف على المصادر المحتملة للأزمة :**سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية، ومن خلال دراسة المخاطر المحتملة، يمكن توقع وقوع الأزمة قبل أن تتطور.
2. **إنشاء نظام إنذار مبكر :**يعد هذا النظام أداة أساسية لتقديم الإشارات التحذيرية المبكرة التي تمكن الجهات المعنية من التحرك بسرعة قبل تفاقم الأزمة.

3. **وضع خطة شاملة لمواجهة الأزمات :**يجب أن تحدد الخطة الغايات والأهداف المطلوب تحقيقها عند مواجهة الأزمة، سواء كانت هذه الأهداف متعلقة بالحد من الخسائر البشرية أو المادية أو المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتتضمن الخطة عادةً ثلاثة عناصر رئيسة:
   - **المنع :**أي تنفيذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوع الأزمة أو الحد من آثارها، بما يشمل كافة الجهود التنظيمية أو الدولية لمنع الأفعال التي تؤدي إلى حدوث الأزمة.
   - **المواجهة أو رد الفعل :**تعني تصعيد عمليات التدخل حال وقوع الأزمة، بما يضمن الحد من أضرارها واستعادة الوضع إلى مساره الطبيعي.
   - **الردع :**وضع سلسلة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تمنع وقوع الأزمات، خصوصاً تلك التي يكون مصدرها الإنسان أو السياسات الخاطئة، مع الأخذ في الاعتبار البعد القانوني والدولي.

المرحلة الثانية: إعداد فريق إدارة الأزمات

تُمثل هذه المرحلة العمود الفقري في تنفيذ خطة مواجهة الأزمات، حيث يُشكّل فريق متخصص لإدارة الأزمة وفق خطط واضحة ومسؤوليات محددة. ويجب أن تتوافر في أعضاء الفريق مجموعة من الخصائص والمهارات، أهمها (جوزه، 2022، ص 28:)

1. **المشاركة الفاعلة في التخطيط :**يجب أن يساهم كل عضو في وضع تصور عملي لكل مراحل التخطيط للأزمة، مع تحديد المسؤوليات بوضوح لكل فرد، لتجنب التداخل والارتباك عند تنفيذ الخطة.
2. **الكفاءة في تحليل المخاطر واتخاذ القرار :**يُشترط أن يمتلك أعضاء الفريق القدرة على تقدير حجم الخطر والتصرف بسرعة وفعالية، مع القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة تحت ضغوط الوقت والتغيرات المفاجئة في الأزمة.
3. **التواصل والتنسيق :**يجب أن يكون الفريق قادراً على التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة داخليًا وخارجيًا، بما في ذلك المنظمات الدولية والدول المعنية، لضمان تدفق المعلومات بشكل سريع ودقيق وتسهيل اتخاذ الإجراءات الفعالة.
4. **المرونة والاستجابة السريعة :**ينبغي للفريق أن يكون قادراً على تعديل الخطط الاستراتيجية فور حدوث أي تغيرات في مسار الأزمة، مع وضع البدائل والخطط الاحتياطية لضمان استمرارية التدخل الفعال.

المرحلة الثالثة: تخطيط البيانات والمعلومات

يُعد تخطيط البيانات والمعلومات من الركائز الأساسية في منهج إدارة الأزمات. وفي مجال تصميم وتطوير الأعمال والوثائق الفنية، فإن تخطيط المعلومات هو منهجية قائمة على البحث تهدف إلى صياغة محتوى واضح ومنظم يضع المستخدم في مركز الاهتمام (ويكيبيديا) .أما في السياق الدولي لإدارة الأزمات، فتتضمن هذه المرحلة جمع كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأزمة، سواء كانت ذات صلة مباشرة بالأحداث أو غير مباشرة، وتحليلها بشكل منهجي. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤى دقيقة تُسهم في الوقاية من الأزمات أو الحد من آثارها عند وقوعها. وتتضمن هذه العملية رصد المؤشرات التحذيرية، وتقييم الاتجاهات المتغيرة، وفهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الأزمة. ومن خلال استخدام هذه البيانات، يمكن لصناع القرار وضع سيناريوهات متعددة للتعامل مع الأزمة، بما يعزز القدرة على التدخل المبكر وتقليل المخاطر المحتملة. وتعتمد المنظمات الدولية على هذه المرحلة لجمع المعلومات من تقارير الدول،

والبعثات الميدانية، والمؤسسات البحثية، والبيانات المفتوحة، مما يساعدها على توجيه استجابتها بشكل دقيق وفعال.

المرحلة الرابعة: تقييم المخاطر المحتملة

يُعرّف تقييم المخاطر بأنه عملية منهجية ومنظمة تُعنى بتحديد المخاطر المحتملة في بيئة العمل أو ضمن مشروع محدد، ثم تحليلها وتقدير احتمالية حدوثها وحجم آثارها المتوقعة (المجد، 2024) .ولا يقتصر الهدف من هذه العملية على مجرد حصر المخاطر، بل يتجاوز ذلك إلى فهمها بشكل مُعمَّق، بما يُتيح اتخاذ قرارات واعية بشأن سُبل السيطرة عليها أو الحد من تأثيراتها السلبية. ويشمل تقييم المخاطر دراسة العوامل المادية والبشرية والبيئية والتشغيلية التي قد تُسهم في وقوع الحوادث أو الخسائر، ليُشكّل بذلك أداة وقائية تُساعد على كشف مواطن الضعف قبل تطورها إلى مشكلات فعلية.

المرحلة الخامسة: تحديد الإمكانات والموارد

تتضمن هذه المرحلة حصراً شاملاً لجميع الإمكانات والموارد المتاحة لإدارة الأزمة، سواء كانت مادية أو بشرية أو لوجستية، مع التأكد من جاهزيتها وقابليتها للاستخدام عند الحاجة. ويُشترط أن تكون هذه الموارد سهلة الوصول وسريعة التعبئة، بما يُتيح لفريق إدارة الأزمة التدخل الفوري وتنفيذ الخطط المُعدة بكفاءة وفاعلية (جوزه، 2022، ص 28-29) .كما يشمل هذا الحصر تحديد الخبرات المتخصصة، وتوفير المعدات الضرورية، وتأمين الدعم المالي، إلى جانب بناء وتفعيل شبكات التعاون مع الجهات المحلية والدولية. ويُعد التنظيم الدقيق للموارد عنصراً أساسياً لضمان فعالية الاستجابة للأزمات والحد من آثارها وخسائرها، سواء على مستوى الدول أو المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات الدولية وآليات تدخلها

تلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في إدارة الأزمات الدولية من خلال تقديم الدعم الفني والمالي والدبلوماسي، وتنظيم جهود التدخل بين الدول والمنظمات المختلفة لضمان استجابة شاملة وفعالة. كما تعمل هذه المنظمات على حماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلم والأمن الدوليين أثناء النزاعات والكوارث، وتوفر آليات المراقبة، والإنذار المبكر، وتحليل البيانات لدعم اتخاذ القرار الفعال. ومن ثم، أصبح تدخلها عنصراً أساسياً في الحد من آثار الأزمات وتحويل بعضها إلى فرص للتعافي والتنمية (كردي، د.ت.)

أولاً: الدور المحوري للأمم المتحدة: جدلية التدخل والسيادة

تمثل الأمم المتحدة منبراً عالمياً لتعزيز السلام والأمن الدوليين وإدارة الأزمات، حيث تلعب دوراً مركزياً في التفاعل مع الأزمات عبر هيئاتها المختلفة، لا سيما مجلس الأمن الدولي، وبرامج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة. ويتركز دور الأمم المتحدة في هذا السياق حول كيفية تحقيق التوازن بين مبدأين أساسيين: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (الفصل السادس من الميثاق)، ومتطلبات التدخل القسري أو الإنساني (الفصل السابع).

أ. آليات التدخل القسري (الفصل السابع):

يمتلك مجلس الأمن الدولي صلاحيات استثنائية للتصدي للأزمات الدولية، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يُفعّل في حال وجود تهديد للسلم أو خرق له أو وقوع عمل من أعمال العدوان. وتشمل صلاحياته:

1. **فرض العقوبات :**اتخاذ تدابير لا تتضمن استخدام القوة المسلحة، مثل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية شاملة أو مستهدفة على الدول أو الكيانات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ما يساعد في تحفيز التسوية الدبلوماسية.
2. **العمل العسكري :**اتخاذ إجراءات باستخدام القوة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام القسرية أو العمليات العسكرية المباشرة لإعادة الأمن والسلم، كما حدث في بعض الأزمات المعاصرة.

ب. الآليات الإنسانية والدبلوماسية:

تمثل هذه الآليات الجانب التوازني في دور الأمم المتحدة، حيث تهدف إلى احتواء الأزمة وتخفيف آثارها دون المساس بالسيادة، وتشمل:

1. **التوسط والوساطة :**تمثل الوساطة والتوسط أدوات فعالة لحل الأزمات الدولية والنزاعات الدبلوماسية. وتقوم الأمم المتحدة بتسهيل هذه العمليات عبر تقديم الدعم الفني واللوجستي، وتسهيل قنوات الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتقديم توصيات وحلول وسط، بهدف منع تصعيد الأزمة إلى نزاع شامل.
2. **الجهود الإنسانية والإغاثية :**في حالات الأزمات الإنسانية، يصبح الدور الإغاثي أساسياً. تقوم الأمم المتحدة بتسهيل عمليات الإغاثة والدعم عبر وكالات مثل برنامج الغذاء العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث يتم توجيه المساعدات الغذائية والطبية وتقديم الدعم اللوجستي للمناطق المتضررة، ما يخفف آثار الأزمة على المدنيين ويعزز الاستقرار المؤقت.

ثانياً: الدور التكميلي للمنظمات الإقليمية والآليات القانونية

أ. المنظمات الإقليمية:

تلعب المنظمات الإقليمية دوراً محورياً في إدارة الأزمات، مستفيدة من قربها الجغرافي وفهمها العميق للخصوصيات المحلية والإقليمية، مما يمكنها من تقديم تدخلات أكثر واقعية وفاعلية. وقد شهد القرن العشرون تزايداً ملحوظاً في عدد هذه المنظمات بالتوازي مع ازدياد عدد الدول المستقلة. ويرى الباحثون أن هذه المنظمات، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، تضطلع بدور مهم في دعم السلم والأمن إقليمياً ودولياً، وتخفيف العبء عن المنظمات الدولية الشاملة، وعلى رأسها الأمم المتحدة، من خلال تدخلات سريعة ومرنة تتناسب مع طبيعة الأزمات الإقليمية (رضا والعبدلي، 2024، ص 324).

ب. الإطار القانوني الدولي (الاتفاقيات والقوانين الدولية):

تلعب الاتفاقيات والقوانين الدولية دوراً حيوياً في تنظيم سلوك الدول والمنظمات أثناء الأزمات، فهي تحدد المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية وتوضح كيفية التعامل مع الأزمات بشكل قانوني:

1. **اتفاقيات حقوق الإنسان :**تحدد هذه الاتفاقيات المعايير التي يجب أن تلتزم بها الدول لحماية المدنيين أثناء النزاعات والأزمات الداخلية والخارجية.

2. **القوانين الإنسانية الدولية :**تنظم هذه القوانين سلوك الأطراف المتنازعة أثناء النزاعات المسلحة، وتضع حدوداً واضحة لتجنب استهداف المدنيين أو استخدام أسلحة مدمرة مثل الكيميائية والبيولوجية.

وبالتالي، تساعد هذه القوانين في تخفيف آثار الأزمات الإنسانية والسياسية وضمان احترام حقوق الأفراد المتضررين، وتشكل مرجعية للأمم المتحدة عند اتخاذ قرار التدخل الإنساني.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بناءً على التحليل الوصفي والتحليلي لدور المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، في إدارة الأزمات المعاصرة، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسة التالية:

1. تراجع الفاعلية وازدواجية المعايير :كشفت الدراسة عن تراجع فاعلية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة، ويعود ذلك إلى خضوع قراراتها لتوازنات القوى الكبرى داخل مجلس الأمن، مما أثر على حياديتها وسرعة تدخلها. وقد أدت هيمنة المصالح السياسية لهذه القوى إلى ازدواجية واضحة في تطبيق مبدأي عدم التدخل والتدخل الإنساني، حيث يتم تفعيلهما أو تعطيلهما بناءً على مصالح الدول دائمة العضوية، وليس بناءً على مدى خطورة الأزمة الإنسانية أو تهديدها للسلم والأمن الدوليين.
2. تطور طبيعة الأزمات ومتطلبات الاستجابة :أظهرت الدراسة أن طبيعة الأزمات الدولية شهدت تحولاً نوعياً، إذ أصبحت أكثر تعقيداً وتعدداً في أبعادها (سياسية، بيئية، صحية، إنسانية)، كما أصبحت عابرة للحدود بشكل متسارع. وهو ما فرض على المنظمات الدولية اعتماد آليات حديثة تقوم على التخطيط الاستراتيجي، والإنذار المبكر، وتخطيط البيانات والمعلومات، والتنسيق متعدد الأطراف لمواجهة هذا التعقيد.
3. تنامي الدور التكميلي للمنظمات الإقليمية :بينت النتائج تنامي الدور التكميلي للمنظمات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي) في إدارة الأزمات، وذلك نظراً لقربها الجغرافي وفهمها الأعمق للسياق المحلي والثقافي للأزمة. وقد مكنها هذا القرب من التدخل السريع والمرن، والتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق المنظمات الدولية الشاملة، خاصة في مراحل الوساطة والدبلوماسية الوقائية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، تتقدم الدراسة بالتوصيات التالية التي يُمكن أن تُسهم في تعزيز دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات وتحسين فاعليتها:

1. إصلاح آليات مجلس الأمن :توصي الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية وفاعلية الأمم المتحدة عبر السعي الجاد والمستمر لإصلاح آليات اتخاذ القرار داخل مجلس الأمن، بما يقلل من هيمنة المصالح السياسية للدول الكبرى، ويحد من استخدام حق النقض (الفيتو)، ويضمن تدخلاً إنسانياً أكثر حياداً وفعالية، وتطبيقاً متساوياً لمبدأ التدخل الإنساني.

2. تطوير نظام الإنذار المبكر وإدارة المعلومات :تؤكد الدراسة على ضرورة تطوير أنظمة الإنذار المبكر وإدارة المعلومات من خلال الاستثمار في جمع وتحليل البيانات وتخطيط المعلومات (كما ورد في المنهج العلمي لإدارة الأزمات)، بما يدعم التنبؤ المبكر بالأزمات واتخاذ قرارات استباقية تستند إلى أدلة علمية، وهو ما يقلل من آثارها الإنسانية والسياسية.
3. تفعيل التنسيق المؤسسي والشراكة الإقليمية :توصي الدراسة بـ تعزيز التنسيق المؤسسي بين المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) والمنظمات الإقليمية (مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي)، عبر تفعيل الشراكات وتبادل الخبرات والموارد، وتحديد آليات واضحة لتوزيع المهام، بما يحقق استجابة متكاملة ومتناغمة تتلاءم مع الطبيعة المعقدة للأزمات الدولية المعاصرة.

قائمة المراجع

1. جوزه، ع .(2022). .نظام إدارة الأزمات في المنظمات المعاصرة .مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 11(1)، 27-29.
2. جامعة دمشق) .د.ت .(.الأزمة الدولية [مقال على شبكة المعلومات الدولية]. استرجع من www.damascusuniversity.edu.sy/law/FCKBIH/azmado2
3. رضا، ع. م.، والعبدلي، ب. د .(2024). .دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات وتحقيق التعاون الدولي .مجلة المعهد، (17)، 324.
4. سعيد، ب. ع. م .(2023). .دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية "الأزمة الليبية إنموذجًا ." مجلة العلوم السياسية، (65)، 31-34.
5. ضياف، ح. ا.، ووداد، غ .(2021). .إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية .المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(2)، 565.
6. كردي، أ. س 14(.أبريل 2024 .)دور المؤسسات الدولية في إدارة الأزمات الدولية .استرجع من www.kenanaonline.com
7. المجد، ر 4) .يونيو 2024 .(تقييم المخاطر [مقال إلكتروني]. استرجع من www.rmg-sa.com
8. ويكيبيديا الموسوعة الحرة(.د.ت .).تخطيط المعلومات .استرجع من www.ar.wikipedia.org/wiki/
9. Ceinterim.(19مايو 2025) .تعريف إدارة الأزمة [مقال إلكتروني]. استرجع من www.ceinterim.com

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.